المجلس العسكري يتمسك بقيادة المرحلة الانتقالية ويبقي باب المحادثات مواربا

تعثر المفاوضات السودانية.. والمعارضة تدعو لإسقاط العسكر والعصيان

عواصم ـ وكالات: ارتفع منسوب التوتر في السودان بعد تعثر المفاوضات بين العسكر والمعارضة لترتفع معه الأصوات المطالبة بإسقاط المجلس العسكري، وسط حشد لإعلان العصيان المدني والإضراب العام.

وبعد أيام من التفاوض والتعليق والاضطرابات، أخفق المجلس العسكري الحاكم منذ إسقاط الرئيس عمر البشير، وتحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» التي تقود الحراك الثوري، في التوصل لاتفاق نهائي بشأن ترتيبات الفترة الانتقالية.

وعقدة الخلاف كانت المجلس السيادي ورئاسته إذ تصر المعارضة على أن يكون مدنيا برئاسة مدني مع نسبة تمثيل عسكرية محدودة، في حين يتمسك العسكر برئاسة المجلس.

واتهمت قوى «الحرية والتغيير» في بيان أمس، المجلس العسكري بوضع «عربة المجلس السيادي أمام حصان الثورة، ويصر على إفراغها من جوهرها وتبديد أهداف إعلان الحرية والتغيير وتحوير مبناه ومعناه».

متظاهرون يعتصمون أمام قيادة الجيش في الخرطوم (ا.ف.ب)

وقال تجمع المهنيين السودانيين، الركيزة الأساسية في تحالف قوى الحرية والتغيير الذي يقود الاحتجاجات، «من أجل تمام الوصول للانتصار نفتح دفتر الحضور الثوري للإضراب السياسي العام».

وأكد في بيانه «على أن ترتيباتنا التي ابتدرناها منذ بدايات حراكنا الثوري تستكمل من أجل تحديد ساعة الصفر وإعلان العصيان المدني والإضراب السياسي العام بجداول معينة».

وذهب التجمع الى حد الدعوة لإسقاط المجلس العسكري واتهمه بعرقلة انتقال السلطة للمدنيين وبمحاولة إفراغ الثورة السودانية من جوهرها وتبديد أهدافها.

وقال التجمع: «لا مناص من إزاحة المجلس العسكري لتتقدم الثورة لخط النهاية»، مؤكدا أن تمسك المجلس العسكري بالأغلبية في مجلس السيادة وبرئاسته، لا يوفي بشرط التغيير ولا يعبر عن المحتوى السياسي والاجتماعي للثورة.

وكانت المفاوضات استؤنفت أمس الأول بعد جولة ماراثونية الأحد الماضي استمرت 7 ساعات.

ومن جهته، قال صديق يوسف القيادي بالتحالف عقب انتهاء اجتماع الجيش والمحتجين إن «المفاوضات معلقة بيننا والمجلس العسكري لحين حدوث اختراق».

وأكد مدني عباس مدني القيادي بقوى الاحتجاج لوكالة فرانس برس «الترتيبات جارية للإضراب السياسي العام والعصيان المدني وقد ابتدرناها منذ بداية الحراك الثوري ومتى ما قررنا تنفيذها سنعلن التوقيت».

بدوره، قال القيادي بـ «قوى إعلان الحرية والتغيير»، وعضو وفد التفاوض الطيب العباسي، في تصريح للأناضول «لمسنا خلال جلسة تفاوض تعنتا كبيرا من المجلس وممارسات شبيهة بممارسات النظام السابق».

وتابع: «كان واضحا محاولتهم فرض غلبة المكون العسكري على مجلس السيادة وإضعاف المدنيين فيه، وذلك فيه خطر على الثورة ومكتسباتها».

وأكد ان «قوى إعلان الحرية والتغيير ستكون أكثر صرامة وتمسكا بأن تكون نسب المدنيين داخل مجلس السيادة ورئاسته مدنية، ولا مانع من وجود بعض الممثلين العسكريين». واستدرك: «ذلك التمثيل المحدود للعسكر يحفظ لهم موقفهم الإيجابي في دعم الثورة والوقوف معها».

ومضى بالقول: «نحن نستغرب من تعنتهم ومحاولتهم المتكررة في إطالة أمد المفاوضات، وذلك يعني أنهم لا يمتلكون القدرة على اتخاذ القرار الكامل وأن هنالك جهات (أحجم عن ذكرها) يرجعون لها للتشاور معها قبل اتخاذ القرار النهائي».

وتابع: «لن نفرط في مجلس السيادة لأنه سيكون صاحب السلطة في اتخاذ العديد من القرارات المهمة التي ستضمن أستقرار وتوازن الفترة الانتقالية المقبلة».

وحول عودة المفاوضات قال العباسي إن: «المجلس ترك الباب مواربا، ونحن أيضا لدينا خياراتنا التي سنتعامل بها لضبط مسار الثورة والمحافظة عليها دون تهاون».

وأشار الى ان «وفد تفاوض الحرية والتغيير لمس أطماعا واضحة لدى العسكريين للتمسك بالسلطة، وأن ذلك سيواجه بقرارات الشارع التي تعتمدها المعارضة والتي لن يتم إغفالها أو التعامل معها بتهاون».

على الطرف المقابل، أعلن المجلس العسكري، تعثر التوصل الى اتفاق بشأن تشكيل المجلس السيادي.

وقال في بيان صحافي ان جلسة التفاوض لم تصل الى تفاهم حول نسب التمثيل ورئاسة المجلس السيادي بين المدنيين والعسكريين.

وأكد العمل من اجل الوصول الى اتفاق عاجل ومرض يلبي طموحات الشعب السوداني ويحقق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، مشيرا الى مواصلة اللجان الفنية بين الطرفين لأعمالها.

ماكرون يحذر من «تواطؤ» بين الأحزاب اليمينية وجهات أجنبية لـ «تفكيك أوروبا»

باريس ـ وكالات: قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ان هناك للمرة الأولى تواطؤا بين القوميين ومصالح أجنبية بهدف «تفكيك أوروبا».

وقال ماكرون خلال مقابلة مع صحف فرنسية اول من امس «لا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق. ينبغي على المرء ألا يكون ساذجا، لكني لا أخلط بين الدول وبعض الأفراد، حتى إذا كانوا مجموعات ضغط أميركية أو أوليغارشيين روسا قريبين من الحكومات».

وندد بما اعتبره «تواطؤا بين القوميين ومصالح أجنبية» من أجل «تفكيك أوروبا»، مصوبا خصوصا على ستيف بانون، المستشار السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب، وعلى المتمولين الروس الذين يدعمون «أحزابا متطرفة». وأضاف أن بعضا من «قادة جماعات الضغط من أمثال بانون، القريبين من السلطات الأميركية» يأملون في انهيار الاتحاد الأوروبي ويسعون لتحقيق هذا الهدف.

كما لفت ماكرون إلى أنه «لم يسبق للروس ولبعض الجهات الأخرى أن تدخلوا إلى هذا الحد في تمويل ومساعدة الأحزاب اليمينية».

وأكد الرئيس الفرنسي أن الانتخابات التي ستجري في دول الاتحاد الاوروبي بين 23 و26 الجاري «هي الأكثر أهمية منذ 1979 لأن الاتحاد يواجه خطرا وجوديا».

وتطمح الأحزاب اليمينية المتطرفة أو القومية المحافظة المناهضة للوحدة الأوروبية وكذلك الأحزاب الشعبوية إلى زيادة حصتها في هذه الانتخابات التي سيتم خلالها تجديد البرلمان الأوروبي.

طلب من مستشاره السابق عدم الشهادة بشأن «التدخل الروسي»

انتكاسة مبكرة لترامب في معركته القانونية مع الكونغرس بخصوص سجلاته المالية

دونالد ترامب ملوحا بقبضته بعد انتهاء مؤتمر لنجعل اميركا عظيمة مجددا في بنسلفانيا (ا.ف.ب)

واشنطن ـ وكالات: أصدر قاض أميركي حكما لصالح لجنة تابعة لمجلس النواب الأميركي تسعى للحصول على السجلات المالية للرئيس دونالد ترامب من الشركة التي تدير حساباته، مما مثل انتكاسة مبكرة لإدارته في معركتها القانونية مع الكونغرس.

وهذه أول مرة تخوض فيها محكمة اتحادية في مجال تحقيق الكونغرس مع ترامب وفي شؤون أعماله.

كما رفض قاضي المحكمة الجزئية في واشنطن أميت ميهتا طلبا من ترامب بتأجيل تنفيذ القرار لحين الطعن عليه.

واستمع ميهتا إلى مرافعات شفهية حول ما إذا كان على شركة «مزارز إل.إل.بي» الامتثال لاستدعاء أمام لجنة تابعة لمجلس النواب.

وذكر القاضي في حكمه أن اللجنة أثبتت أنها لا تطلب السجلات المالية للرئيس من باب التصيد وحسب وأن الوثائق لدى شركة مزارز ربما تساعد الكونغرس في تمرير قوانين والقيام بمهام أساسية أخرى.

وقال ميهتا «ليس مفهوما أن الدستور، الذي يمنح الكونغرس صلاحية عزل أي رئيس لأسباب من بينها السلوك الإجرامي، قد لا يمنحه صلاحية التحقيق معه في أي فعل غير قانوني، سواء في الماضي أو الحاضر، حتى دون فتح تحقيق رسمي لمساءلته».

وأضاف أن أمام شركة مزارز سبعة أيام للامتثال للاستدعاء.

من جهته، وصف ترامب القرار بأنه «جنون» وقال انه سيطعن عليه، مضيفا «انه القرار الخاطئ تماما من جانب قاض عينه (الرئيس الأميركي السابق باراك) أوباما بالتأكيد».

ويرفض ترامب التعاون مع سلسلة مع التحقيقات تتضمن عوائده الضريبية وقرارات تتعلق بفندقه في واشنطن وتصاريح أمنية خاصة بأبنائه. وزاد من عمق الأزمة طلب ترامب من مستشار البيت الأبيض السابق، دون مجان، تحدي طلب بالمثول أمام لجنة أخرى في الكونغرس للإدلاء بشهادته بخصوص تحقيق المحقق الخاص روبرت مولر بشأن احتمال حدوث تواطؤ مع روسيا في الانتخابات الرئاسية عام 2016.

وقال محامي مجان لاحقا في رسالة إلى رئيس اللجنة القضائية بمجلس النواب إن موكله «سيحترم توجيهات الرئيس» ولن يدلي بأقواله.

وتحقق اللجنة فيما إذا كان ترامب قد أعاق بشكل غير قانوني سير التحقيق في التدخل الروسي في انتخابات الرئاسة الأميركية عام 2016. وكانت اللجنة تريد استجواب مجان بعدما برز اسمه بوضوح في تقرير أعده مولر عن التحقيق المتعلق بروسيا وسؤاله عما إذا كان ترامب قد عرقل سير التحقيق.

لكن مستشار البيت الأبيض بات سيبولون قال في رسالة إلى اللجنة إن مجان يجب ألا يمثل أمام الكونغرس نظرا «للحصانة الدستورية» و«من أجل حماية هيبة مكتب الرئاسة». ورد رئيس اللجنة الديموقراطي جيرولد نادلر قائلا ان ترامب يحاول منع شهادة حاسمة عن احتمال عرقلته لسير التحقيقات.

مناوشات «محدودة» في تجدد مظاهرات الجزائر وصالح يتهم نظام بوتفليقة بعرقلة مكافحة الفساد

عواصم ـ وكالات: دعا الفريق أحمد قايد صالح قائد الأركان الجزائري امس، مواطني بلاده إلى وضع يدهم في يد الجيش وعدم السماح لأي محاولة لعرقلة مساعي حل الأزمة السياسية الدائرة في البلاد.

جاء ذلك في كلمة جديدة لصالح أمام قيادات عسكرية خلال اليوم الثالث من زيارته إلى المنطقة العسكرية الرابعة، نقلها التلفزيون الرسمي.

وأضاف صالح: على الشعب التحلي باليقظة وأن يضع يده في يد جيشه وألا يسمح لأصحاب المخططات الخبيثة بالتسلل بين صفوف الشعب.

وعلى صعيد آخر، اتهم صالح، أركان نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الذين وصفهم بالعصابة، بمحاولة عرقلة جهود الجيش والقضاء في محاربة الفساد.

وقال إن النهج المتبع في مكافحة الفساد يرتكز على أساس متين وصلب ومعلومات صحيحة ومؤكدة وملفات ثابتة القرائن، مما أزعج العصابة وأثار فيها الرعب لتسارع إلى محاولة عرقلة جهود الجيش والعدالة.

من جهة أخرى، خرج آلاف الطلبة الجزائريين، امس، في مسيرات بالعاصمة وعدة مدن أخرى، تنديدا باستمرار رموز النظام السابق في الحكم، ورفضا لإجراء الانتخابات الرئاسية في 4 يوليو المقبل.

وفي العاصمة، تحولت المسيرة إلى اعتصام أمام مبنى قصر الحكومة، ما دفع الشرطة إلى استعمال الغاز لتفريقهم لتقع مناوشات محدودة.

وتجمع الآلاف من طلبة وأساتذة ومواطنين أمام الجامعة المركزية الحكومية وسط العاصمة الجزائر، مرددين شعارات مناهضة بحسب الأناضول، وتوجه المحتجون نحو البريد المركزي بالمدينة، لكن الشرطة أغلقت المنافذ المؤدية إلى ساحته.

ثم توجهت المسيرة التي انضم إليها الآلاف لاحقا، إلى مبنى قصر الحكومة، حيث ردد المحتجون شعارات مناهضة لرئيس الوزراء نور الدين بدوي، وأعضاء حكومته لتصريف الأعمال.

طلاب جزائريون يشاركون في مظاهرة في العاصمة الجزائر امس (أ.ف.ب)